الفصل الأول:

مبحث تمهدى: أهمية الزراعة

المبحث الأول : التنمية الزراعية فى الدول الإسلامية

المبحث الثانى :التنمية الزراعية من خلال خطوط رئيسية فى الاقتصاد الإسلامى

١/١ - تجدد الاهتمام بالزراعة:

اشتد الاهتمام بالزراعة عقب الحرب العالمية الثانية فى دول أوروبا الصناعية بوجه خاص كرد فعل لما عانته من جراء نقص الأغذية أثناء الحرب فأرادت ألا تتكرر تجربتها الأليمة، وعزمت على توجيه جانب لا يستهان به من الاستثمارات إلى الزراعة وبحوثها وتطوير وسائلها وطرقها، وقد أثمرت تلك الجهود ثمرات يانعة حتى أن بريطانيا التى كانت تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على استيراد المواد الغذائية أصبحت الآن ذات قطاع زراعى متقدم وبها بيوت خبرة هامة تقدم المشورة فى شتى نواحى الإنتاج الزراعى والحيوانى والميكنة الزراعية. ولا شك أن بلاد أوروبا الأخرى التى كانت أكثر إقبالاً على الزراعة من بريطانيا استطاعت أيضاً تحقيق إنجازات كبرى فى ميدان الزراعة وآلاتها وبحوثها. وليس أدل على ذلك من أن الزراعة وسياسة السلع الزراعية وأسعارها وتسويقها وتنسيق إنتاجها كلها تحظى بنصيب وافر من مناقشات ودراسات السوق الأوربية المشتركة لرغبة دولها الأكيدة فى تدعيم استقلالها الاقتصادى.

٢/٢ - الزراعة فى العالم الثالث:

كان ما يعرف الآن بالعالم الثالث حتى نهاية الحرب العالمية الثانية إما مستعمرات تحكمها الدول الصناعية المتقدمة حكماً مباشراً، وإما بلاد مستقلة قانوناً لكنها خاضعة اقتصادياً للدول الكبرى، وفى كلتا الحالتين كانت الدول المتقدمة تشكل اقتصاد دول العالم الثالث بما يخدم مصالحها.

والواقع أن العالم الثالث لم يكن يعرف من النشاط الاقتصادى أساساً إلا الزراعة غير أنها كانت فى الغالب زراعة كفاف مقصود بها إشباع

الحاجات الغذائية المباشرة للزراع والسوق المحلية المحددة الحجم، أو مزارع واسعة حديثة تملكها وتديرها شركات المستعمرين وتنتج مواد خام للصناعة بالدرجة الأولى مثل المطاط والقطن والحبوب الزيتية وقصب السكر أو مواد للاستهلاك على النطاق العالمى كالبن والشاى والكاكاو والفواكه - ولذا كان النمط المحصولى غير ملائم لدول العالم الثالث بل وضار بها فى كثير من الأحوال لأنه يستنزف خصب التربة من ناحية ويجعل عمادها محصولاً واحداً فيصبح اقتصادها فى مهب التقلبات والأزمات.

ولما نالت دول العالم الثالث استقلالها السياسى كان عليها أن تنطلق سريعاً لتعوض ما فاتها، فأعدت خططاً طموحة لإصلاح اقتصادها وزيادة ناتجها القومى لكنها اختارت أن توجه جل استثمارتها إلى الصناعة على اعتبار أنه الميدان الذى يغل أكبر عائد، والحقيقة أن للصناعة جاذبية كبرى لدى الدول الحديثة الاستقلال لأنها ترضى فيها النازع الوطنى وتضفى عليها طابع التقدم، بيد أن إهمال الزراعة وتركها تعانى الجمود، أو ترك النمط المحصولى كما كان عليه أيام حكم المستعمر، يعوق خطط التنمية، فقد ثبت أن الصناعات الجديدة لا يمكن أن تنافس فى السوق العالمية بل ولاتستطيع أن تصمد فى السوق الداخلية إلا بدعم مالى من الحكومة أو فى ظل سياسة حماية جمركية تضر -أول ما تضر- بالمستهلك الوطنى ثم الصناعة ذاتها التى تستنيم إلى الحماية ولا تجد الحافز للتقدم والمنافسة، ومن ناحية أخرى فإن الانكباب على التصنيع يحرم الزراعة من الاستثمارات ويتركها عاجزة حتى عن الوفاء باحتياجات السكان الغذائية، ونحن نشاهد الآن دولاً عريقة فى الزراعة تضطر إلى استيراد الكثير من سلع الغذاء وتستدين من أجل ذلك مبالغ تنوء بها اقتصادياتها ولو أنها عكفت على زراعتها، تنمية وتحديثاً بالأساليب العلمية المؤدية إلى تكثيف الغلة وتعجيل الدورة الزراعية والاستفادة بموارد المياه والأرض، واستنباط سلالات تكتفى بالقليل

من الرى وتجود فى الأراضى شبه الصحراوية لاستطاعت أن تبنى اقتصادها على أساس سليم، وتجنى ربحاً لا يستهان به من تصدير المواد الغذائية.

٣/١ - الزراعة فى الدول العربية:

الزراعة فى الدول العربية قديمة قدم التاريخ، قامت على ضفاف الأنهار الكبرى، وفى السهول الخصبة ذات الأمطار، بل إن الجهات الصحراوية لا تعدم واحات متناثرة تجود فيها الزراعة، وموارد مائية وأجواء وتربة صالحة لو أحسن استغلالها لفاضت بالخير الكثير.

والزراعة للدول العربية قوام حياتها الاقتصادية فلا تزال الدول العربية بلداناً نامية برغم أن دخل بعضها ونصيب الفرد منه يجعلها فى الصدارة بين دول العالم المرتفعة الدخل[١] لكن معيار التقدم الاقتصادى لم يعد مقدار الدخل القومى ونصيب الفرد منه فحسب، بل يبنى على اعتبارات أخرى منها حجم الناتج القومى الزراعى والصناعى، والدخل المكتسب من التجارة والخدمات المتصلة بهذين القطاعين، إلى جانب كفاية الأبنية الاقتصادية، وتوافر الأيدى العاملة المدربة، والقيادات الفنية والإدارية القديرة على التخطيط والتنفيذ.

والدول العربية -كوطن أكبر- لا تنقصها الموارد الاقتصادية الكافية للنهوض بالزراعة من الأراضى والمياه والاستثمارات والأيدى العاملة إنما يبقى أن تتضافر الجهود لرسم الخطط وتنفيذها بأفق واسع وبما فيه المصلحة العامة التى تتجاوز الحدود الإقليمية الضيقة لكل دولة على حدة[٢].

---

(١) دخل دولة الإمارات العربية يجاوز ١١ بليون دولار سنوياً وعدد السكان ٦٥٠ ألف نسمة (تجارة الشرق الأوسط عدد أبريل ١٩٨٨).

(٢) محاضرات فى التمويل الزراعى، معهد التخطيط القومى، د. أحمد زكى عبد الهادى.

٤/١ - أهمية الزراعة:

أشرنا آنفاً إلى تجدد الاهتمام بالزراعة فى الدول المتقدمة صناعياً وإذا كانت الزراعة قد اكتسبت تلك الأهمية فى هذه الدول، فأحرى بالدول العربية أن تتجه إلى ترقية زراعاتها مهتدية بالوسائل الحديثة، ذلك لأن الزراعة لها أهميتها العظمى فهى:

١- مهنة الغالبية العظمى من السكان فبرغم حركة التصنيع النشطة فى البلاد العربية ما زالت نسبة كبيرة من الأفراد يشتغلون بالزراعة يضاف إليهم من يشتغلون بأعمال تتصل بالزراعة وخدمتها، كالنقل والتخزين والتسويق والتمويل والتأمين، وأعمال الرى وبحوث النبات ووقاية التربة ومقاومة الآفات والخدمات الحكومية الإدارية والخدمات الفنية كإصلاح وصيانة الآلات والمعدات، أى أن الزراعة وما يتبعها مصدر رزق نسبته كبيرة من القوى العاملة تبلغ ٥٧٪ فى مصر، و ٦٠٪ فى الجزائر، و ٥٦٪ فى تونس، و ٦٥٪ فى السودان[١].

٢- تمد الزراعة أفراد الشعب بالغذاء -وقد أصبح الأمن الغذائى فى طليعة المشكلات التى تعنى بها الدول العربية وخاصة فى عالم متقلب تساوره الاطماع السياسية للدول الكبرى ذات الإنتاج الضخم زراعياً وصناعياً، وإذا كان الاتحاد السوفيتى عندما انخفض إنتاج القمح به قد اضطر للاستيراد من أمريكا فأولى أن يكون الأثر أعظم علي الدول العربية خاصة وأن العالم ينظر إلى ثروتها البترولية، وليس الإنتاج النباتى وحده هو دعامة الأمن الغذائى فهناك الغذاء الحيوانى وما يتفرع عنه من منتجات الألبان ثم الدواجن والأسماك.

---

(١) انظر ملخص التقارير النظرية، الحلقة الدراسية عن الائتمان الزراعى فى دول الشرق الأدنى وحوض البحر المتوسط (منظمة الأغذية والزراعة، روما، فبراير ١٩٨٣، تقديم فتح الله رفعت)

٣- تنتج الزراعة سلعاً تعتبر مواداً أولية للصناعة، فالقطن والكتان والحرير والصوف مواد تقوم عليها صناعة الغزل، وما تزال لهذه الألياف الطبيعية السيادة والأفضلية رغم ما تفرزه المعامل العلمية من ألياف اصطناعية فهى تتمتع بميزات صحية تفوق تلك الألياف -وإلى جانب صناعة الغزل الهامة فإن بذرة القطن أساس صناعة المعاصر التى تنتج سلسلة متكاملة من المنتجات مثل زيت الطعام، والكسب المستخدم علف للحيوان والأحماض الدهنية أساس صناعة الصابون، وهناك أيضاً حبوب زيتية أخرى كبذر الكتان والسمسم والفول السودانى وفول الصويات وعباد الشمس لها استخدامات قريبة من بذور القطن. كذلك تنتج الزراعة الفاكهة والخضروات التى يمكن أن تنشأ عليها صناعات التعليب والتجميد، كما تستخدم النباتات الطبية والعطرية أساساً لصناعات كبيرة، ويضاف إلى ذلك أيضاً صناعات اللحوم والجبن وكلها موارد هامة.

٤- عندما تمد الزراعة المواطنين بالغذاء والكساء وتمهد لتلك الصناعات فإنها تساعد على توازن مالية البلاد بسد جزء كبير من حاجاتها مما يقلل من اعتمادها على الاستيراد، وكلما نما الإنتاج الزراعى وزاد من التخصص أمكن التصدير إلى الخارج والمنافسة في الأسواق الخارجية وبذلك تزيد موارد البلاد من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المصانع وتنمية الصناعة.

٥- تساعد الزراعة على التوازن الاجتماعى فى البلاد فكلما زاد تكثيف الزراعة زادت الرقعة الزراعية استقر الريفيون فى قراهم، ولم يضطروا للهجرة إلى المدن، كذلك فإن تنمية الزراعة والثروة الحيوانية يعين على تحسين المجتمعات البدوية التى يبلغ عدد سكانها فى إقليم الشرق

الأدنى حوالى ١١ مليون نسمة أو ما يعادل ١٥٪ من مجموع السكان وتبلغ هذه النسبة ٦٥٪ في الصومال، و٤٥٪ فى المملكة العربية السعودية، و٥٢٪ فى السودان[١].

١/٥ - احتياجات الزراعة:

يقصد باحتياجات الزراعة هنا المواد والأموال التى تستخدم فى الإنتاج سواء كان إنتاجاً زراعياً أو حيوانياً، ونحن نفترض توافر الأرض الصالحة للزراعة وتوافر مياه الرى وهى موارد طبيعية -ثم توافر اليد العاملة المدربة وأن الأمر يدعو إلى تقديم المواد والأموال لليد المدربة كى تستخدمها فى الأرض الصالحة للزراعة الجيدة الرى.

والمواد التى تحتاجها الزراعة بمعناها الضيق - أى إنتاج المحصولات أصبحت الآن من الكثرة بحيث يصعب استقصاؤها بعد تشعب البحوث ونشاط المزراع النموذجية فى استنباط البذور الجيدة والمعامل والمصانع فى تخليق الأسمدة والمبيدات المتنوعة مما يجعل الزارع العادى فى حيرة من أمره لا يدرى أيها يأخذ وأيها يدع ولا بد من إرشاده إلى الأنواع التى تصلح لأرضه ومحصوله وبيئته الجوية مع سهولة الاستعمال والقصد فى التكلفة.

غير أن هذه المواد يمكن جمعها تحت عناوين عامة هى:

١- البذور:

البذر أول خطوات الزراعة يحصل الزراع على البذور بتجنيب جزء من المحصول واستخدامه فى الموسم التالى -لكن توالى استخدام البذور بهذه الطريقة لا يساعد على إنتاج غلة غالية عالية -ولذا فإن وزرات الزراعة أو ما يماثلها من هيئات تأخذ على عاتقها إعداد بذور محسنة.

(١) دكتور رياض الغنيمى، الائتمان الزراعى للسكان البدو، المكتب الإقليمى لمنظمة الأغذية والزراعة - القاهرة.

٢- الأسمدة:

قلما تحتوى التربة على كافة العناصر اللازمة لنمو النبات -وإذا توافرت فنادراً ما تكون موجودة بالمقادير المناسبة ويلجأ الزراع إلى استكمال نقص العناصر بإضافة الأسمدة واستخدام المخصبات التى تسمى فى مصر بالأسمدة البلدية -وهى نوع من الأسمدة العضوية-. والأسمدة أنواع كثيرة لكن يمكن إدراجها تحت الأنواع الرئيسية التالية:

(الأسمدة النيتروجينية (أزوتية)، الأسمدة الفوسفاتية، الأسمدة البوتاسية، الأسمدة المركبة، الأسمدة السائلة).

٣- المبيدات:

وهى بدورها أنواع متعددة منها ما يعد لإبادة الآفات التى تسبب أمراض النبات، ومنها ما هو فعال فى إبادة الحشرات التى تهاجم النبات وتتغذى عليه، ومنها ما يستخدم فى إبادة الحشائش التى تنمو تحت النبات وتغتصب منه غذائه. وطبيعى أنها تنوع حسب الآفات والحشرات والحشائش المختلفة بل وحسب المحصولات ذاتها.

هذه هى المواد الرئيسية التى يحتاجها الإنتاج الفعلى غير أن الزراعة تحتاج إيضاً إلى حيوانات وآلات وأدوات تعين على النقل، وحيوانات المزرعة ما زالت لها أهمية في البلاد النامية حيث تستخدم فى تسوية الأرض وحرثها وتخطيطها وفى الرى وفى نقل السماد غير أن الاتجاه الآن نحو استخدام الآلات وأهمها التراكتورات وما يتبعها من أدوات كالمحاريث، والعزاقات، وآلات تخطيط الأرض، وآلات نثر الأسمدة، كذلك حلت مضخات الرى والصرف محل الحيوانات، كما تستخدم بعض البلاد فى المزارع الكبيرة آلات الحصاد والدارس والتذرية تعمل بعض المصانع على

إنتاج آلات صغيرة تناسب المزارع ذات المساحة المحدودة أو البساتين.

على أن الزراعة محتاجة أيضاً إلى استثمارات لإقامة تسهيلات التخزين لمواد الزراعة وللمحصولات وقاية لها من الضياع أو الفساد بسبب الأحوال الجوية ومهاجمة الطيور والقوارض. كذلك فإن الاستثمارات ضرورية لإنشاء أنظمة جديدة للتعبئة والنقل والتسويق.